اللجنة ناقشت مشروع ميزانيتها للعام «2019/2018» وملاحظات الجهات الرقابية بحضور وزير التجارة

«الميزانيات»: أرباح هيئة الصناعة وصلت لـ 174 مليوناً ويجب أن تستغل في تطوير المدن الصناعية

■ عبد الصمد: شددنا على ضرورة تصويب تبعية إدارة التدقيق الداخلي وإلحاقها بأعلى سلطة اشرافية

■ تعيين الكفاءات من التخصصات المالية لتلافي الملاحظات التي سجلتها الأجهزة الرقابية

اجتماع لجنة الميزانيات

■ الكثير من الجهات الحكومية لا تقوم باستغلال أرباحها المحتجزة بل يتم استثمارها على شكل ودائع بنكية

■ يجب أن تضمن التعديلات إعادة النظر في تركيبة مجلس إدارة الهيئة للحد من تضارب المصالح

■ الروضان أكد أن الشواغر الوظيفية جاءت بسبب تقاعد أكثر من 90 موظفاً

■ الوزير بين أن الملاحظات المتعلقة بالمشاريع الإنشائية للهيئة قد تمت تسويتها

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها امس مشروع ميزانية الهيئة العامة للصناعة للعام (2018/2019) والحساب الختامي للعام (2016/2017) وملاحظات الجهات الرقابية بحضور بحضور وزير التجارة والصناعة خالد الروضان.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في تصريح صحفي إن اللجنة شددت على ضرورة الانتهاء من تصويب تبعية إدارة التدقيق الداخلي والحاقها بأعلى سلطة اشرافية (مجلس إدارة الهيئة) مع تعيين الكفاءات من التخصصات المالية لتلافي الملاحظات التي سجلتها الأجهزة الرقابية.

وأشار عبد الصمد إلى ان اللجنة اكدت ضرورة الاستفادة من الأرباح المحتجزة لدى الهيئة والبالغة 174 مليون دينار في تطوير المدن الصناعية الحالية والمستقبلية خاصة وان الكثير من الجهات الحكومية لا تقوم باستغلال أرباحها المحتجزة في انشطتها التشغيلية بل يتم استثمارها على شكل ودائع بنكية وأسهم.

وأوضح انه بحسب إفادة الوزير الروضان فإن هناك خطوات متقدمة لادخال تعديلات تشريعية على قانون الصناعة، حيث اكدت اللجنة على ضرورة تضمن هذه التعديلات إعادة النظر في تركيبة مجلس إدارة الهيئة للحد من تضارب المصالح الناتج عن تمثيل القطاع الخاص ليكون أكثر حيادية وأستقلالية في اتخاذ قراراته.

وأضاف أن الوزير الروضان اكد للجنة بان الشواغر الوظيفية والبالغة 134 وظيفة للكويتيين إنما هي بسبب تقاعد أكثر من 90 موظفا وسيتم شغلها قريبا مع تأكيده بان العقود الاستشارية التي تضمنها مشروع الميزانية الجديد لن يكون فيها أي وظائف يمكن استبدالها بالعنصر الوطني وانما ستكون مقتصرة على وظائف لا يتوافر فيها كويتيين.

كما أكد الوزير اتخاذه قرارات أدت إلى تسكين العديد من الوظائف الإشرافية والتي كانت تشغل لسنوات بالتكليف.

وبين عبد الصمد أن اللجنة بصدد دراسة الإختلاف في الرؤى بشأن المبالغ غير المحصلة من القسائم الصناعية والبالغة 18 مليون دينار وفق تقارير الجهات الرقابية إلا أن هيئة الصناعة تفيد أنها قامت بتحصيل نسبة كبيرة جدا من هذه المديونيات.

وذكر عبد الصمد أن الوزير أكد أيضا أن الملاحظات المتعلقة بالمشاريع الإنشائية للهيئة تم تسويتها ومنها متابعة إنشاء مدينة الشدادية الصناعية والتي سيتم استلام البنية الأساسية لها في أكتوبر 2018 والمتوقع استلامها مع بداية السنة الجديدة بشكل كامل بحيث تسهم بتقليل طلبات الانتظار للقسائم الصناعية التي تجاوز عددها 3000 قسيمة.

وأشار إلى إفادة الروضان بتوقيع اتفاقية مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشان التنسيق مع الهيئة في توزيع القسائم الصناعية.

ولفت إلى انه من المقدر أن تكون إيرادات الهيئة في مشروع الميزانية للسنة المالية الجديدة نحو 86 مليون دينار في حين ستبلغ المصروفات المقدرة نحو 54 مليون دينار.

بعد حادث «الأرتال» المأساوي

الجلال لإعادة النظر في شروط منح الرخص لسائقي الحافلات

طلال الجلال

عبر النائب طلال الجلال عن خالص أسفه لحادث التصادم المأساوي لحافلتين تابعتين لإحدى شركات القطاع النفطي على طريق الأرتال والذي راح ضحيته ١٥ وافدا.

وطالب الجلال في تصريح صحافي الجهات المعنية بالتنسيق ووضع الإجراءات اللازمة وإعادة النظر في شروط منح الرخص لسائقي الحافلات وفي حدود السرعة المسموح بها للحافلات ووضع عقوبات رادعة لمن يخالفها.

وتقدم لأسر الضحايا بخالص العزاء وصادق المواساة سائلا المولى عز وجل ان يتغمد الضحايا بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته ويلهم اهلهم الصبر والسلوان وان يمن الله على المصابين بالشفاء العاجل.وتوجه الجلال بالشكر والتقدير لرجال الشرطة والإطفاء في كل من الإدارة العامة للإطفاء وشركة نفط الكويت وأيضا رجال الإسعاف لما يذلوه من جهود كبيرة في التعامل مع هذا الحادث الأليم والمؤسف.

الرويعي يتوجه إلى القاهرة للمشاركة في أعمال اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

عودة الرويعي

توجه أمين سر الشعبة البرلمانية النائب د.عودة الرويعي إلى جمهورية مصر العربية للمشاركة في أعمال الدورة الـ٢٣ للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي التي تعقد يومي ٣ و ٤ ابريل الجاري.

ومن المقرر ان تناقش الدورة تقرير الأمين العام للاتحاد وتقرير اللجنة الخاصة بالفريق القانوني المنبثق عن اللجنة التنفيذية واعادة تشكيل عدد من اللجان الخاصة اضافة الى مناقشة الدراسة الخاصة بمشروع اطلاق موقع الاتحاد البرلماني الدولي باللغة العربية.

اللجنة وافقت على العديد من الاقتراحات برغبة بشأن المشروعات المتوسطة والصغيرة

«تحسين بيئة الأعمال»: دعم العمالة لأصحاب الرخص المنزلية سيصرف الشهر المقبل

لجنة تحسين بيئة الاعمال

■ تنسيق كامل بين «التجارة» وهيئة القوى العاملة و«إعادة الهيكلة» لرفع تقرير لوزيرة الشؤون وإنهاء الأمر

ناقشت لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة البرلمانية في اجتماعها امس طلب تكليف اللجنة بمتابعة الإجراءات الحكومية لإتمام صرف دعم العمالة الوطنية لأصحاب التراخيص فائقة الصغر حسبما جاء في الرسالة الواردة من النائب أسامة الشاهين.

وأوضح مقرر اللجنة يوسف الفضالة عقب الاجتماع أن دعم العمالة الخاص بأصحاب الرخص المنزلية سيصرف في موعد اقصاه الشهر المقبل.

وقال الفضالة في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن المشاكل الموجودة كانت في عدم وجود ارتباط ما بين وزارة التجارة وهيئة القوى العاملة وبرنامج إعادة الهيكلة وانه تم الاتفاق مع هذه الجهات للتنسيق فيما بينهم بشان رفع تقرير لوزيرة الشؤون بالموافقة على هذا الربط خلال الأسبوع الحالي.

واضاف ان الوزيرة ستقوم برفع هذا التقرير الى مجلس الخدمة المدنية للموافقة عليه مبشرا جميع الحاصلين على تراخيص منزلية بانه سيتم صرف دعم العمالة الخاص بهذه الرخص في موعد اقصاه الشهر المقبل.

وذكر الفضالة ان هناك اقتراحات برغبة عديدة تمت الموافقة عليها بشان المشروعات المتوسطة والصغيرة مشيرا الى ان هناك رسالة ستعرض على المجلس اليوم لطلب تكليف اللجنة بدراسة تفعيل تخصيص نسبة ١٠٪ من العقود الحكومية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والاستماع إلى استعدادات الوزارات بهذا الشان

يصوت على مشروع تعديل «الديوان الوطني» في مداولته الثانية

«السجل التجاري» و «القطاع الأهلي» يتصدران جلسة مجلس الأمة اليوم

■ طلبات لتشكيل لجان تحقيق بشأن مخالفات تعيين وكلاء النيابة والتأكد من معايير العدالة فيها

مجلس الأمة يناقش العديد من القوانين في جلسة اليوم

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية اليوم وغداً لمناقشة بنود عدة أبرزها النظر في مشروع قانون بشأن السجل التجاري واقتراح بقانون بشأن العمل في القطاع الأهلي والتصويت على مشروع القانون بتعديل قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان في مداولته الثانية.

ويستهل المجلس أعماله بالتصديق على المضابط والأسئلة والرسائل الواردة والنظر في تقريري لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عن طلبي النيابة العامة رفع الحصانة عن النائبين صفاء الهاشم في القضية رقم (2015/19505 جنح مرور (2015/2102 الشرق) والدكتور وليد الطبطبائي في القضية رقم (2015/1932 جنح 2014/139 الشامية).

ويتضمن جدول أعمال الجلسة تقارير اللجان البرلمانية عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها ومنها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى تقريري لجنتي الشؤون الخارجية البرلمانية عن مشكلة العمالة القلبينية وإعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري البرلمانية بشأن الصيغة المقترحة لمشروع الجواب.

ويضم جدول الجلسة تقارير اللجان البرلمانية عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها ومنها الخدمة المدنية والتعيين بالوظائف القيادية والمحكمة الدستورية إضافة إلى برنامج عمل الحكومة للسنوات (2016/2017 – 2019/2020) نحو تنمية مستدامة وتعديل قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

وأدرج على أعمال الجلسة تقارير اللجان البرلمانية عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها بشأن المخالفات تعيين وكلاء النيابة والتأكد من معايير العدالة وبشأن حريق (اليخت) وتجارة الإقامات وشركة استقدام العمالة المنزلية إضافة إلى تقارير لجان عن طلبات التحقيق ومنها تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة بشأن التجاوزات المالية والقانونية والإدارية.

ويناقش المجلس تقارير اللجان البرلمانية المختلفة عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها ومن أهمها التأمين الصحي على الأجانب والرسوم والتكاليف المالية وإعادة النظر في أسعار البنزين وتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية والنظام الأساسي للعام وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية والهبات والمنح والمساعدات الخارجية.

ويشمل الجدول أيضا طلبات لتشكيل لجان تحقيق بشأن مخالفات تعيين وكلاء النيابة والتأكد من معايير العدالة وبشأن حريق (اليخت) وتجارة الإقامات وشركة استقدام العمالة المنزلية إضافة إلى تقارير لجان عن طلبات التحقيق ومنها تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة بشأن التجاوزات المالية والقانونية والإدارية.

ويناقش المجلس تقارير اللجان البرلمانية المختلفة عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها ومن أهمها التأمين الصحي على الأجانب والرسوم والتكاليف المالية وإعادة النظر في أسعار البنزين وتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية والنظام الأساسي للهيئة القضائية الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وضمن البنود المدرجة ايضا تقارير اللجان عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها بشأن التعاون القانوني والقضائي مع مصر وذكرة تفاهم بشأن التعاون الأمني مع العراق والمحاكمات الجزائية والفحص الطبي قبل إتمام الزواج وتعديل قانون الجنسية وحماية المواطنة والهوية الوطنية.

ومن المقرر أن ينظر المجلس في تقارير أخرى عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين منها تحويل الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة والمساعدات العامة وتاسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.

وينظر المجلس كذلك تقارير

■ حريق «اليخت» وتجارة الإقامات وشركة استقدام العمالة المنزلية مدرجة على جدول الأعمال

لجنة الشباب والرياضة البرلمانية بشأن الاستثمار الرياضي والاحتراف وإضافة مواد جديدة إلى المرسوم بالقانون المتعلق بالهيئات الرياضية إضافة إلى التطوير الرياضي والخصخصة والاحتراف.

وأدرج على جدول الأعمال كتاب موجه من وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة السابق بشأن موافقة مجلس الأمة على التوصية المقدمة من بعض الأعضاء ب" قيام هيئة مكافحة الفساد بفتح باب قبول أي شكاوى أو بلاغات بشأن قضايا الإيداعات والتحويلات المليونية منذ عام 2006 وتقديم تقرير يشمل الإجراءات المطلوبة لضمان عدم تكرار تلك التجاوزات والتنسيق مع الجهات المعنية كافة في الدولة".

وضمن كتب الحكومة أدرج على الجدول كتاب موجه من وزير المالية بإعداد تقرير شامل وخطة لمعالجة ما ورد في رسالة عضو مجلس الأمة رياض العدساني بشأن حساب العهد والأرباح المحتجزة والديون المستحقة للحكومة

المطيري يطالب بالإسراع في إقامة تجمعات زراعية جديدة بالمناطق الحدودية

طالب النائب ماجد المطيري الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية الإسراع بإنشاء تجمعات زراعية جديدة في المناطق الحدودية خاصة وان الفكرة قديمة حيث أعلنت عنها الهيئة في 2011.

ودعا المطيري في تصريح صحافي إلى سرعة انشاء هذه التجمعات الحدودية بمساحة 5 إلى 10 آلاف متر وتوزيعها على الأسر الكويتية كما وعدت هيئة الزراعة.

وأشار إلى أن المخطط الذي يعتبر وجهة سياحية ومتنفسا للأسر فضلا عن انه حزام اخضر وله فوائد بيئة وأمنية لم ينفذ حتى الآن معتبرا ان هذا المشروع من شانه ان يساهم في توفير أراض زراعية للمواطنين وانشاء مدن حدودية.